

المحور الأول: مدى مساهمة البنوك الاسلامية في الصناعة المصرفية

العنوان: دور المصارف الاسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في ظل إهمار اسعار المحروقات - دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً-

الاستاذ : فودو محمد استاذ مساعد - أ- جامعة أدرار

الطالبة: لبوخ مريم طالبة سنة أولى دكتوراه جامعة البليدة 02

ملخص:

ان عملية التنمية الاقتصادية هي عملية تخطيطية شاملة لتطوير معظم القطاعات الاقتصادية في المجتمع ويمكن أن تلعب المصارف دوراً أساسياً في تمويل التنمية الاقتصادية و لكن عزوف الافراد الاقتصاديين عن المصارف التقليدية بسبب عامل الربا ادى الى ظهور ما يعرف بالاموال العاطلة و لكن تفتن الحكومات الى ضرورة تبني المصارف الاسلامية لامتناس تلك الفوائض المالية العاطلة وفق المنهج الاسلامي الذي يحفز على تحقيق التنمية الاقتصادية بدعوته للادخار و الاستثمار ، لذا سوف نحاول من خلال هذا البحث ابراز دور المصارف الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية لما لصيغها الاسلامية المتعددة و المختلفة من طبيعة تنموية لتمويل الاقتصاد مع تبيان تطورات الصيرفة الاسلامية في دول التعاون الخليجي من الصيرفة الاسلامية.

الكلمات الدالية: المصارف الاسلامية ، التنمية الاقتصادية، تمويل الاقتصاد، دول مجلس التعاون الخليجي.

#### Abstract:

The process of economic development is the process of planning for comprehensive development of most economic sectors in the community and can banks play a key role in financing economic development .But the reluctance of individuals economists from traditional banks because of usury factor led to the emergence of what is known as money idle .But discern governments to the need to adopt Islamic banking to absorb those surpluses unemployed according to the Islamic curriculum, which stimulates economic development by calling for savings and investment .So , we will try through this research highlight the role of Islamic banks in achieving economic development for the multiple and various Islamist to formulations of the developmental nature and financing of the economy of Gulf Cooperation Council .

**Key words:** Islamic banking, economic development, financing of the economy , Gulf Cooperation Council

## المقدمة:

ان المصارف الإسلامية، هي مؤسسات تمويلية ذات رسالة ومنهج، رسالة تتعدى كم التمويل إلى نوع هذا التمويل ومجالاته وأهدافه، كما لها منهج تعمل في إطاره و ارتبطت المصارف الاسلامية منذ ظهورها بالتنمية الاقتصادية ارتباطا وثيقا و تعمق هذا الارتباط نتيجة إدراك الحكومات الاسلامية و الغير الاسلامية لمدى نجاعة هذه المصارف في مواجهة الازمات خاصة بعد الازمة الاخيرة التي عصفت بالنظام المالي العالمي و أثبتت المصارف الاسلامية قدرتها في معالجة آثار الازمة، و مع الازمة الاقتصادية الحالية المرتبطة بانخفاض اسعار المحروقات تحاول العديد من الدول جاهدة الى تبني فلسفة العمل الاسلامي كحل بديل لها لمواجهة النفقات التمويلية المتزايدة لذلك اعتبرت المصارف الاسلامية الاداة الرئيسية لحشد المدخرات و استخدامها في توفير السيولة النقدية لشتى الانشطة الاقتصادية بصفة عامة و في تمويل المشروعات الاستثمارية بصفة خاصة بمساهمتها في دفع عملية التنمية في العالم الاسلامي وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية.

لذلك سوف نركز في هذا البحث على مفهوم المصارف الاسلامية و التمويل ثم الصيغ المختلفة التي يمكن تطبيق من طرف المصارف و التي تمكن من تقديم هذا التمويل الى الاقتصاد، و في الأخير تطرقنا الى واقع الصيرفة الاسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي و مدى استفادة اقتصاديات هذه الدول منها من خلال المحاور التالية:

- المصارف الاسلامية، المفهوم ، الخصائص، الأهداف.
- صيغ التمويل في المصارف الاسلامية.
- تطورات التمويل و الصيرفة الاسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي.

## I. المصارف الاسلامية، المفهوم، الخصائص، الأهداف

### 1. تعريف البنوك الاسلامية:

البنوك الاسلامية هي منشآت مالية تعمل في إطار إسلامي و تهدف الى تحقيق الربح بإدارة المال حالا وفعلا في ظل إدارة اقتصادية سليمة.<sup>1</sup>

و يقصد بالمصرف أو بيت التمويل الإسلامي، كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها بإجتناح التعامل بالفوائد الربوية تعاملًا محرما شرعيا.<sup>2</sup>

كما عرفت بأنها مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية المختلفة، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد و أحكام الشريعة الإسلامية، كما تقوم ببعض الخدمات الإجتماعية الدينية.<sup>3</sup>

### 2. خصائص البنوك الاسلامية:

يمكن أن نحدد أهم الخصائص التي تميز البنوك الاسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية في الآتي:<sup>4</sup>

- الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة يتمثل الأساس العام الذي تقوم عليه البنوك الاسلامية في (عدم الفصل بين أمور الدين و أمور الدنيا)، فكما يجب مراعاة ما شرعه الله عزوجل في العبادات يجب مراعاة ما شرعه الله تعالى في المعاملات؛
- عدم التعامل بالفائدة (أخذا وعطاء) أي أنها لا يمكن أن تعطي فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من العملاء معها، كما إنها لا يمكن أن تأخذ فائدة من المتعاملين معها عند استخدامها للموارد لديها؛
- توجيه الجهود البنوك الاسلامية كافة نحو الاستثمار الحلال، و ذلك من خلال اتباع منهج الله تعالى المتمثل بأحكام الشريعة الاسلامية الغراء، لذلك فهي في جميع أعمالها تكون محكمة بما أحله الله عزوجل، وهذا ما يدفعها الى استثمار تمويل المشاريع التي تحقق الخير للبلاد و العباد؛
- تتمثل نشاطات المصرف الاسلامي في ثلاثة مجالات رئيسية هي:

• تقديم الخدمات المصرفية و الاستشارات الاستثمارية و المالية في ضوء و أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية؛

• القيام بعمليات التمويل و الاستثمار في ضوء أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية؛

• تقديم الخدمات الاجتماعية و الدينية للمجتمع الإسلامي.

### 3. أهداف البنوك الإسلامية:

إن الهدف من إقامة بنك إسلامي هو أن يقوم بتطبيق نظام مصرفي جديد يختلف عن غيره من النظم المصرفية القائمة إذ أنه يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في مجال المال والمعاملات، ويضع في اعتباره أثناء القيام بهذه الوظيفة أنه يعمل على تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع العملي لحياة الأفراد، وأنه يعمل على إقامة مجتمع إسلامي عملي.<sup>5</sup>

والبنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنموية اجتماعية، مالية من حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تيسير المعاملات.

و بذلك تستهدف المصارف الإسلامية تحقيق التنمية في المجتمع وذلك من خلال:<sup>6</sup>

- تنمية و تثبيت القيم التعاقدية و الخلق الحسن و السلوك السليم لدى العاملين و المتعاملين مع البنك الإسلامي لتظهير النشاط الاقتصادي من الفساد؛
- تحقيق التنمية الشاملة و تحقيق الاستعمال الرشيد للموارد المالية المتاحة؛
- تهتم البنوك الإسلامية بتنمية الحرفيين و الصناعات الحرفية و البيئية و الصناعات الصغيرة و التعاونيات باعتبارها جميعا الأساس الفعال لتطوير البيئة الاقتصادية و الصناعية في الدول الإسلامية و الاستفادة من تجارب الدول الإسلامية التي تمت في هذا المجال و توسيع قاعدة الملكية و المشاركة في المجتمع.

أما الأهداف الاستثمارية للمصرف الإسلامي فتتمثل فيما يلي:<sup>7</sup>

- الاستثمار المباشر، و المشاركات، و ترويج المشروعات، و دراسات الجدوى للغير، و تحسين المناخ الاستثماري العام؛

- خدمة و تشجيع الأفراد الذين لا يرغبون في التعامل بالربا، و تجميع مدخراتهم و استثمارها بطريقة المشاركة بشكل يخدم المجتمع على أساس الشريعة الاسلامية؛
- يقوم البنك الاسلامي بالتركيز في توظيفاته التمويلية على التوظيف الاستثماري متوسط و طويل الأجل، و منه يتم توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي في المجتمع و تقوية هيكل القطاعات الاقتصادية فيه؛
- توفير رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال - من أفراد و مؤسسات- لأغراض المشاريع الاقتصادية على أن يتم هذا التمويل طبقا لأحكام الشريعة بالنسبة للمعطي و الآخذ؛
- محاربة الاحتكار و ما قد ينجم عن استغلال لحاجات الناس، و من ثم يعمل البنك الاسلامي على كسر احتكار القلة و إشاعة و نشر أدوات الانتاج و اتاحتها، مما يضمن توزيع عادل للثروة و انتاج و فير يكفي للبشر، و يحقق لهم الأمن و الاستقرار.

## II. التمويل و صيغه في المصارف الاسلامية:

### 1. مفهوم التمويل:

التمويل قد يشمل : كلفة الأموال (سعر الفائدة مثلا) ، مصدرها (تعبئة الموارد المالية) ، كيفية استعمال هذه الأموال و طريقة إنفاقها و تسيير هذا الإنفاق و محاولة ترشيده ، لذلك فحيثما نجد كلمة : تمويل ، نجد عادة و في العبارة ذاتها ما يفيدنا عن مصدر الأموال و مجال إنفاقها، و قد نجد أيضا ما يفيدنا عن كيفية هذا الإنفاق من حيث الحجم أو المدة إلى غير ذلك، و باختصار فإن التمويل يعني التغطية المالية لأي مشروع أو عملية اقتصادية .<sup>8</sup>

### 2. صيغ التمويل في المصارف الاسلامية:

- أ. المشاركة: هو أن يشترك اثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو صناعية أو غيرها و يكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح و لا يشترط المساواة في حصة الأموال بين الشركاء أو في العمل أو في المسؤولية أو في نسبة الأرباح، و هي عملية تتعلق بالصفقات طويلة الأجل ما بين مؤسسة مالية و مشروع تجاري أو صناعي و في مثل هذه العمليات تتحمل المؤسسة المالية مخاطر الخسارة مثلما يستفيد من الربح مبدأ الغنم بالغرم.<sup>9</sup>
- ب. المضاربة: تقوم المضاربة في البنوك الاسلامية على أساس تقديم المال من جانب رب المال، و تقديم العمل من جانب المضارب، و يقوم هذا المضارب باستثمار هذا المال الذي حصل عليه من رب المال شريطة أن يكون وفق أحكام الشريعة الاسلامية، و يتم تقسيم الربح بين رب المال و المضارب بنسبة معلومة في الربح اما الخسارة فهي تكون على

حساب رب المال بشرط عدم تقصير أو إهمال أو مخالفة شرط من شروط المضاربة بالنسبة للمضارب فانه في هذه الحالة يتحمل المضارب جزء من المضاربة.

كما تعرف بأن يعطي الشخص المال على أن يتاجر به على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال، أي جزء كان مما يتفقان عليه: ثلثا أو ربعا أو نصفًا و أن اقتساه لا يتم الا بعد التصفية الكاملة للمضاربة.<sup>10</sup>

ت. **المراجحة:** هي احد صور بيوع الأمانة المعروفة في الشريعة الاسلامية و تتم بالاتفاق بين البائع و المشتري على ثمن السلعة، مع الأخذ بالاعتبار ثمنها الأصلي الذي اشتراها بها البائع أي أنه يبيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح.<sup>11</sup>

ث. **السلم:** فهو أن يسلم عوض حاضرا في عوض الموصوف في الذمة الى أجل، ويعني بأن تباع سلعة معينة و تقبض ثمنها في الحال و تسلمها في فترة لاحقة.

ج. **بيع الأجل:** فهو بيع سلع بثمن مؤجل أي أن تستلم السلعة حالا و تقبض ثمنها في فترة لاحقة، وقد تقبض جزء و تقبض الآخر على فترات، وهو ما يعرف حاليا بالبيع بالتقسيط وهو عكس بيع السلم.

ح. **المزارعة:** هي دفع الأرض الى من يزرعها، أو يعمل عليها، و الزرع بينها، حيث يشارك أحد الشركاء بالمال أو أحد عناصر الثروة، والعنصر الثاني العمل من جانب الشريك الآخر، و بمعنى آخر يقوم مالك الأرض باعطاء الأرض لمن يزرعها أو يعمل عليها، مما يؤدي الى تطوير المشاريع الصغيرة الزراعية.<sup>12</sup>

خ. **الاستصناع:** عقد الاستصناع عبارة عن عقد يقوم المصرف بموجبه وبناء على تكليف من عميله باستصناع سلعة او ما شابهها بتكلفة معينة على ان يتم بيعها لطالب الصنعة بسعر مختلف عن سعر التصنيع، اي التكلفة الحقيقية مضاف اليها ربح المصرف بحيث تسدد قيمة هذا المستصنع بالاضافة الى ربح المصرف بموجب مدة محددة متفق عليها و بمواعيد محددة.<sup>13</sup>

د. **الاجارة:** هي عقد على المنافع بعوض حيث يقوم المصرف بشراء اجهزة و معدات و عقارات و ما الى ذلك مستلزما للتنمية الاقتصادية و يقوم بتأجيرها لمدة محدودة سواء كان تأجير تمويلي او تأجير تشغيلي حيث في التأجير التمويلي تزول ملكية المستأجر في نهاية مدة العقد للمستأجرة. و يعتبر عقد الاجارة من العقود الاسلامية التي لها دور كبير في التنمية الاقتصادية و بشكل خاص في التنمية الصناعية، و تقوم البنوك التقليدية و مؤسسات متخصصة بهذه الاعمال في الوقت الحاضر وذلك لما لها مميزات و دور كبير في التنمية الاقتصادية، و تنهت اوروبا في بداية الخمسينات لهذه الصيغة الاستثمارية وذلك على اثر ظهور الثورة الصناعية و ما رافقها من احتياجات لآلات و معدات و خاصة الرافعات و البواخر التي وجد عملية الاستئجار لمثل هذه الاجهزة فائدة كبيرة للطرفين (المؤجر و المستأجر).<sup>14</sup>

### 3. أبعاد علاقة المصارف الإسلامية بالتنمية الاقتصادية: <sup>15</sup>

تجسدت علاقة المصارف الإسلامية بالتنمية الاقتصادية في الواقع العلمي المعاصر بتحدي المصارف الإسلامية أسس المعاملات "غير الإسلامية" من حيث الكفاءة والفعالية والتقدم الفني والأداء وهي أوضح ما تكون في مجالات الائتمان والتمويل حيث حرم الربا (الفائدة) تحريماً قاطعاً كاملاً وأخذت صبغة المشاركة والمضاربة والمراجعة مكانها كأدوات أكثر عصرية وأعلى كفاءة واعظم أداء، بالمقارنة بالنظام المصرفي الربوي في حشد المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمار المنتج، وتمثل هذا التجسيد في إنشاء مصارف إسلامية تسيرو وفقاً للمنهج الإسلامي "الكامل" في كل معاملاتها المصرفية من ناحية تطبيق أحدث الفنون المصرفية من ناحية أخرى.

فالسريعة و التزايد في انتشار المصارف الإسلامية القائمة ما كان ليتم لولا اشتداد عود التيار الإسلامي الذي فجر في المسلمين حماسهم نحو مسؤوليتهم عن تطبيق ما أمكن في كل مجالات الحياة.

لذلك يرى البعض أن حركة المصارف الإسلامية تجربة لتطبيق الشريعة الإسلامية و التشابه بينهما شديد من حيث الدوافع و المؤيدين و المعارضين و المنهج و العقبات، خاصة وان المصارف الإسلامية جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي بل جهاز من أجهزته، و لا يمكن توقع نجاحها الكامل إلا في ظل نظام اقتصادي إسلامي لذلك يمكن لنا رد معظم الصعاب التي تواجهها إلى كونها وحدات منفصلة في محيط مختلف لا يتفهم مراميها، و لا يقدم لهم الحماية.

و على ذلك فانه لا يتصور أن ننسب أخطاء التطبيق إلى مناهج المصارف الإسلامية، فالنظرية سليمة و واجبة الدعم والتأييد لما فيها من نفع عظيم للاقتصاد، و امتثال كريم لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء. و إنما الأخطاء أن وقعت فتنسب إلى أسلوب الإدارة لبعضها أو إلى عدم تطبيق هذه المناهج في بعضها الآخر تطبيقاً سليماً.

### III. تطورات التمويل و الصيرفة الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي.

شهدت المصارف الإسلامية طفرة غير مسبوقه في السنوات الاخيرة حيث وصل حجم أصولها الى 1.267 مليار دولار في عام 2013 ، و تتركز القاعدة العريضة منها في منطقة الخليج و الشرق الأوسط و خاصة دول مجلس التعاون الخليجي بـ 496.942 مليار دولار كما هو مبين في الجدول رقم 01

الجدول رقم 01 : توزيع الأصول الاسلامية بحسب الاقليم

(مليار دولار)

2012	2013	
404.896	496.942	دول مجلس التعاون الخليجي
487.426	489.755	منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا دون دول الخليج العربية
892.323	986.698	منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا من ضمنها دول الخليج العربية
10.733	10.365	افريقيا جنوب الصحراء
208.482	248.586	آسيا
54.716	21.704	استراليا و أوروبا و أمريكا
1.166.26	1.267.36	المجموع

المصدر: تطورات التمويل و الصيرفة الاسلامية حول العالم، اتحاد المصارف العالمية، على الموقع: <http://www.uabonline.org> تاريخ الاطلاع: 2016-10-30.

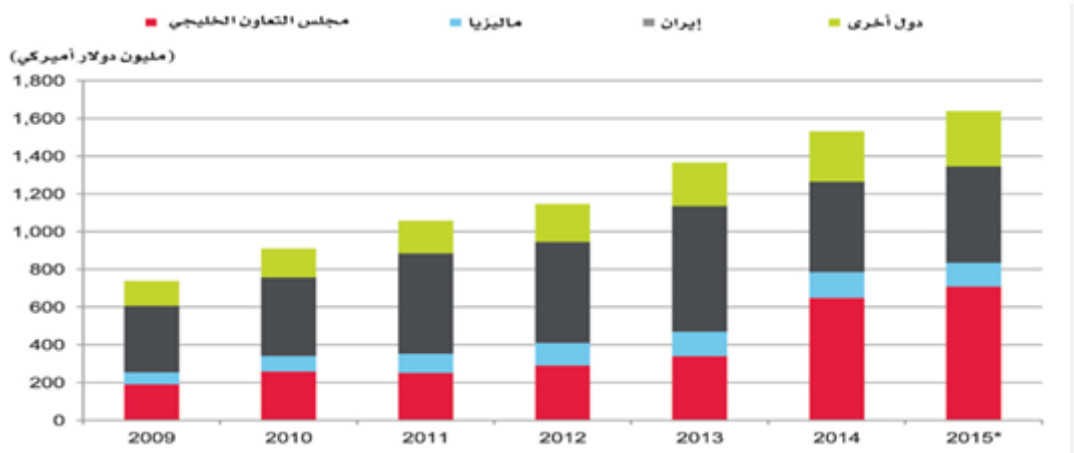
و بالنسبة لنمو الأصول الاسلامية في عام 2013، سجلت دول مجلس التعاون الخليجي أعلى نسبة (27.73%) كما سجلت منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا نموا بسيطا بنسبة 0.48%، أما افريقيا فشهدت انخفاضا كبيرا بلغ 60.33%.

و كانت مجموعة دول قطر و اندونيسيا و السعودية و ماليزيا و الامارات العربية المتحدة و تركيا أسرع الأسواق نموا في قطاع المصارف الاسلامية حسب تقرير التنافسية العالمي للمصارف الاسلامية لعام 2013-2014<sup>16</sup> بلغت قيمة الاصول في هذه الدول مجتمعة 567 مليار دولار أي 78% من الاصول المصرفية الاسلامية العالمية، مسجلة نموا سنويا نسبته 16.4% بين عامي 2008 و 2012 و يعزى ارتفاع صافي الربح الى تعبئة الودائع بشكل كبير، والذي



مهدي الطريق لمواجهة الطلب المرتفع على الائتمان، في حين بلغ حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الاسلامية حوالي 2.1 تريليون دولار في عام 2015 أما في عام 2014 فقد كانت حوالي 1.81 تريليون دولار بزيادة 9.7% عن العام 2013 حيث بلغ حجمها حوالي 1.65 تريليون دولار والشكل الموالي يبرز أصول الصيرفة الاسلامية حول العالم للفترة 2008-2015

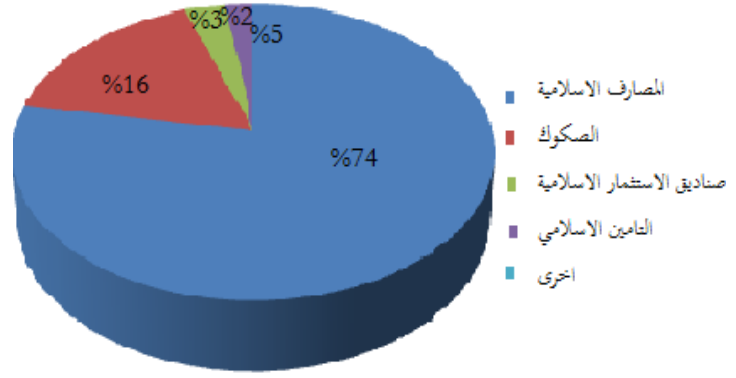
### الشكل رقم 01: أصول الصيرفة الاسلامية للفترة 2008 - 2015



المصدر: جريدة القبس الالكترونية نقلا عن وكالة إس أند بي غلوبال للتصنيفات الائتمانية على الموقع: <http://alqabas.com/227816/> تاريخ الاطلاع: 28-10-2016.

كما تشكل المصرف الاسلامية الجزء الأهم و الأكبر من النظام المالي الاسلامي حيث بلغت أصول هذه المصارف حوالي 1.346 مليار دولار في عام 2014، تليها الصكوك الاسلامية و التي بلغت 295 مليار دولار، ثم صناديق الاستثمار الاسلامية 56 مليار دولار في حين بلغت صناعة التأمين الاسلامي التكافلي حوالي 33 مليار دولار كما هو موضح في الشكل الموالي:

### الشكل رقم 02: توزيع النظام المالي الاسلامي حسب القطاعات في عام 2014

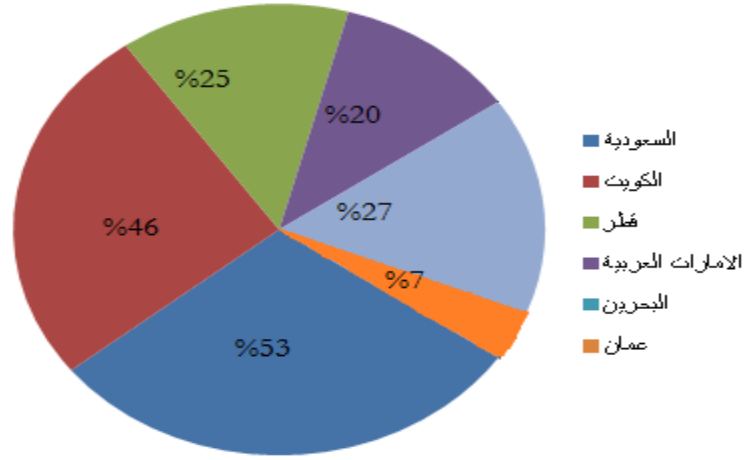


**المصدر:** اتحاد المصارف العربية، التمويل الاسلامي و الصيرفة الاسلامية حول العالم، العدد 425، نقلا عن تقرير طومسون رويترز عن حالة الاقتصاد العالمي 2016/2015، على الموقع: <http://www.uabonline.org> تاريخ الاطلاع: 30-10-2016.

و أظهر تقرير التنافسية العالمية للقطاع المصرفي الاسلامي للعام 2016 أن قيمة الأصول المصرفية الاسلامية للمصارف التجارية في قطر واندونيسيا و السعودية وماليزيا و الامارات و تركيا، قد تتجاوز 801 بليون دولار لعام 2016، تستحوذ هذه الاسواق على 80% من الأصول المصرفية الاسلامية في العالم، ونلاحظ أن حجم الأصول الاسلامية في المصارف التجارية 920 بليون دولار في عام 2015 على الصعيد العالمي، ولاتزال السعودية مستمرة في الهيمنة على أكبر حصة من سوق المصرفية الاسلامية العالمية بسيطرتها على 33% من هذه السوق، وبالتالي فهي أكبر مساهم في اجمالي الاصول المصرفية الاسلامية العالمية، تليها ماليزيا مع نسبة 15.5%، ثم الامارات بنسبة 15.4%، كما حققت المصارف الاسلامية في البحرين نموا ثابتا في حصتها السوقية على حساب المصارف التقليدية.

ولقد عززت المصرفية الاسلامية حصتها في جميع الأسواق، وهو ما يعكس النجاح الكبير والامكانيات الهائلة التي يزخر بها هذا القطاع، وتحتل المصارف العربية مركزا مهما ضمن المصارف الاسلامية حول العالم سواء من حيث العدد او الحجم، فمن أصل أكبر 100 مصرف اسلامي في العالم يوجد 45 مصرفا عربيا، 40 منها في دول الخليج كما تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على حوالي 48% من الأصول المصرفية الاسلامية العالمية، حيث بلغت نسبة الاصول المصرفية الاسلامية من اجمالي موجودات القطاع المصرفي في السعودية حوالي 53%، وفي الكويت 46%، وقطر 25%، وفي الامارات العربية 20%، وفي البحرين 27% و في عمان 7%.

**الشكل رقم 03: نسبة الاصول المصرفية الاسلامية من اجمالي موجودات القطاع المصرفية**



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق.

و من المتوقع ان تستمر الصناعة المصرفية الاسلامية في دول الخليج في النمو بدعم من الاوضاع الاقتصادية القوية و الجهود المبذولة في هذه الدول منها: ضخ 91 بليون دولار كأصول متوافقة مع الشريعة الاسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي في سنة 2014 ، دمج بعض المصارف الاسلامية في البحرين، زيادة في عدد المصارف الاسلامية في السعودية و عمان، ووضع معايير و هيكلية تنظيمية جديدة في عدة دول أبرزها قطر مما يعزز الثقة و يرفع مستوى قطاع التمويل الاسلامية .

نلاحظ أن هذا النجاح الذي حققته المصارف الاسلامية عبر العالم نلاحظ أن هناك تسابق بين الدول الأوروبية الى تبني خدمات مصرفية اسلامية حيث يوجد في بريطانيا 22 مصرفا اسلاميا و أكبرهم البنك البريطاني الاسلامي و بنك لندن و الشرق الأوسط، فيما يصل عددهم في سويسرا الى 04 بنوك و في فرنسا الى 03 بنوك اسلامية و هو ما يبين لنا أن للمصارف الاسلامية منهج صحيح يجعلها قادرة على التحدي للأزمات اذا ما طبقت بالطريقة الصحيحة.

و في ظل الازمة المالية الحالية نتيجة لانهيار اسعار المحروقات هنالك العديد من العوامل التي يمكن ان تعيق المصارف لتأدية وظائفها بالشكل الصحيح خاصة و أن معظم هذه المصارف تنشط في دول مجلس التعاون الخليجي،وتضم دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط في تمويل ايرادات موازاناتها كلا من السعودية و الكويت و البحرين و الامارات و قطر و سلطنة عمان.

و تعرف هذه الدول تراجعاً في النمو الاقتصادي و يعني ذلك تراجعاً في فرص النمو لدى البنوك الاسلامية، حيث تراجع نمو المصارف الاسلامية من عام 2015 عندما انخفض الاقتصادي الى نحو 7% مقارنة بـ 12% في

عام 2014 و لكن بالرغم من كل هذه المعطيات هناك 03 فرص لتحقيق نمو مستقبلي في قطاع الصيرفة الاسلامية وهي: <sup>17</sup>

- الارتباط الطبيعي بين مبادئ الصيرفة الاسلامية، وبعض أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حيث يهدف كل منهما الى تحقيق تمويل يتسم بمزيد من المسؤولية و الانصاف وموجها نحو اقتصاد حقيقي؛
- المشاركة الكبيرة لبعض مؤسسات الاقراض متعددة الاطراف في تحقيق و توحيد أكبر للمواصفات في الهياكل القانونية و تفسير أحكام الشريعة اذ يرى بعض مراقبي السوق أن الجدل حول توحيد المواصفات يرجع الى الماضي بينما هذا الجدل مهم لاعادة القطاع الى مسار النمو القوي ؛
- توحيد القطاع بشكل أكبر للانتقال به من وضعه الحالي كمجموعة من القطاعات الصغيرة الى قطاع عالمي حقيقي.

#### الخاتمة:

لقد أثبتت المصارف الإسلامية أن لديها قدرات هائلة في مجال تعبئة المدخرات وتوظيفها في مجالات الاستثمار المناسبة التي تعمل على تنمية الدولة وزيادة رفاهية شعبها، وأن من الممكن لهذه المصارف أن تتحول إلى طاقات ضخمة، وغير عادية في الإسراع بهذه التنمية وفي تعميق وزيادة عائدها ومردودها الاقتصادي والاجتماعي.

#### النتائج:

- نظرا لاستخدام المصارف الاسلامية للصيغ المختلفة في عملية تمويل الاقتصاد فيمكن تطبيقها كحل من الحلول السريعة لتجنب الأزمات نظرا لكونها تؤثر في زيادة معدل النمو الاقتصادي؛
- مرونة العوائد التي تمنحها البنوك الإسلامية تعمل على زيادة الحجم الكلي للمدخرات الموجهة للعملية الاستثمارية.
- للمصارف الاسلامية دور جوهري في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و احداث نقلة نوعية في عالم الصيرفة، و تحفيز الاقتصادات و تنشيطها وفق الضوابط الشرعية الاسلامية و لعل الانجازات المحققة في دول الخليج خير دليل على ذلك؛

- ان لزيادة توسيع دور التمويل الاسلامي امكانات هائلة لتحسين و تعزيز الشمول المالي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

## التوصيات:

1. التزام المصارف الاسلامية التزاما كاملا بمقاصد الشريعة الاسلامية التي قام نظامه عليها في القول و الاسلوب والتنفيذ و الشكل و المضمون؛
2. الوعي الاستراتيجي لدى القيادات بالدور المهم للمصارف الاسلامية في تحقيق التنمية في المجتمع؛
3. الوضوح الفكري لمهمة ووظيفة و آفاق المصرف الاسلامي لدى العاملين في المصرف، من الادارة العليا الى اقل مستوى تنفيذي؛
4. التقييم المستمر للاداء و النتائج و المراجعة المستمرة للخطط التي جرى تنفيذها، بما يكفل تصويب نقاط الخلل وتصحيحها؛
5. انتشار فروع المصارف الاسلامية على اوسع نطاق جغرافي ممكن في منطقة عمل المصرف، حتى تتاح فرصة تقديم الخدمة المصرفية لكل افراد المجتمع، مما يهيء المناخ المناسب لتحقيق التنمية؛
6. توسيع نطاق مشاركة الافراد في رسم سياسة المصرف و اتخاذ القرارات من دون أن يرتبط ذلك بعدد الاسهم التي يمتلكها الفرد. بمعنى اعطاء المودعين نوعا من الرقابة على اعمال المصرف الاسلامي.

## الإحالات و المراجع:

- 1 شوقي اسماعيل شحاتة شحاتة، البنوك الاسلامية، دار الشروق ، السعودية، 1972، ص 21.
- 2 غريب الجمال ، تجارب البنوك الإسلامية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، 1983، ص 45.
- 3 حسين حسين شحاتة، المصارف الاسلامية بين الفكر و التطبيق، مكتبة التقوى ، القاهرة، 2006، ص 30.
- 4 خالد محمد احمد الجابري، البنوك الاسلامية مقابل البنوك التجارية -دراسة نظرية مقارنة-، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 53، اكتوبر 2016، ص 145 على الموقع <http://giem.kantakji.com>. تاريخ الاطلاع: 30-10-2016.
- 5 عبد المجيد تيماموي و شراف براهيمي، دور مؤسسات التمويل اللاربوية في تحقيق التنمية الاقتصادية -عرض بعض التجارب-، ملتقى دولي حول: سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، جامعة بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2006، ص 02.
- 6 محسن احمد الخضير، البنوك الاسلامية، ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، 1990، ص 29.
- 7 محسن أحمد الخضير، مرجع سابق، ص ص 32-35.

- <sup>8</sup> سليمان ناصر، التمويل قصير الأجل و تطبيقاته في البنوك الاسلامية- نموذج الخصم و الاعتماد المستندي-، الملتقى الوطني حول "المنظومة المصرفية قسي الألفية الثالثة: منافسة- مخاطر و تقنيات"، جامعة جيجل، الجزائر، جوان 2005 ص 03.
- <sup>9</sup> احمد بن حسين احمد الحسيني، الودائع المصرفية، دار ابن الحزم، بيروت، 1999، ص 138.
- <sup>10</sup> محمد سويلم، ادارة المصارف التقليدية و المصارف الاسلامية، دار الاشعاع الفنية للنشر و الطباعة، مصر، ص 544.
- <sup>11</sup> فلاح حسن عداي الحسيني و مريد عبد الله عبد الرحمن الدوري، ادارة البنوك، دار وائل للنشر، الاردن، 2000، ص 200.
- <sup>12</sup> صالح حميد العلي، توزيع الدخل في الاقتصاد الاسلامي و النظم الاقتصادية المعاصرة، دار اليمامة للطباعة و النشر، بيروت، 2001، ص 293.
- <sup>13</sup> غالب عوض الرفاعي و فيصل صادق عارضه، ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ادارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أفريل 2007، ص 17.
- <sup>14</sup> نفس المرجع، ص 16.
- <sup>15</sup> جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الاسلامية -دراسة نظرية تطبيقية (1980-2000)-، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص 42.

<sup>16</sup> Global Islamic banking assets, World Islamic banking – competitiveness report 2013-2014

<sup>17</sup> أخبار البنوك و المؤسسات المالية الاسلامية، الاقتصاد الاسلامي على الرابط: <http://www.aliqtisadalislami.net> تاريخ الاطلاع: 2016-10-29.